أشهر مقاييس الحكم بالوضع على الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية

محمد بن ماهر بن محمد المظلوم [(١)]

ملخص البحث

الحمد لله والصلاةً والسلام على النبي المصطفي وآله وصحبه وبعد: فإن البحث قد اشتمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ شملت المقدمة على أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحث فيه، وخطة البحث، وأما المبحثين؛ فكان الأول منهما: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، وثناء العلماء عليه، وتعريف بالنقد لغة واصطلاحًا، شمل على مطلبين، الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية وثناء العلماء عليه، والثاني: تعريف النقد، وأما المبحث الثاني: فشمل على أهم مقاييس شيخ الإسلام ابن تيمية في الحكم على الحديث بالوضع، وأما الخاتمة فشملت على أهم النتائج والتوصيات وهذا ملخصها:

١- أن الإمام ابن تيمية كان من سلالة عظيمة وأسرة كريمة عريقة في نسبها وحسبها وعلمها، وكان مجدد عصره وزمانه ومجتهده المطلق، والزاهد العابد الورع المجاهد العامل.

٢- أنه محدث ناقد من أعلى درجات النقاد –بشهادة الجميع من علماء زمانه–، على مستوى نقد الأسانيد والمتون على السواء، بل تميز شيخ الإسلام بميله إلى نقد المتون كثيرًا.

٣- برع شيخ الإسلام ابن تيمية بنقد المتون عمومًا، ولم يكتف بنقد متون الأحاديث فقط، بل نقد الكثير من القصص والحكايات والآثار، وكذلك مع براعته في نقد المتون إلا أنه لم يكن يقتصر على نقد المتن دون السند في الغالب.

٤- كان شيخ الإسلام ابن تيمية من المعتدلين في الحكم على الأحاديث، ولم يكن متشددًا كما ادعى البعض، بل كان منصفًا كل الإنصاف في أحكامه رحمه الله تعالى، ودليل ذلك أنه وافق العلماء في معظم أحكامه على الأحاديث.

٥- تجلى نقد المتن في كتبه جميعها، ولكن كتاب منهاج السنة ومجموع الفتاوى والرد على البكري وأحاديث القصاص، أخذوا نصيب الأسد في نقد المتون.

٦- نقد شيخ الإسلام ابن تيمية كان واسعًا، فلذلك كثرة وجوه النقد عنده وتنوعت، وذلك يعود لسعة إطلاعه وقوة حفظه.

٧- إن المقاييس التي استخدمها وأكثر منها في الحكم بوضع الحديث كان موافقًا فيها لمن سبقه من علماء الحديث ولم يخالف فيها مناهج المحدثين.

٨- أوصي ختامًا أن يكون هنالك العناية الكبيرة في نقد المتون لقلة ما جمع فيها، كأن يكون هناك أبحاث ودراسات في مثل هذا الموضوع مع إمام آخر من أئمة المسلمين مثل: الإمام النووي، وابن الملقن رحمهما الله تعالي وغيرهما.

---

(١) محاضر في قسم الحديث الشريف وعلومه – كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة .

وأرجوا الله أن ينفع بهذا البحث، وسائلاً إياه تعالى التوفيق والسداد، والله أعلم وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مقدمة

إنَّ الحمدَ لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح للأمة، وتركها على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، فصلوات الله وسلامه على النبي الكريم محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن الله تعالى تكفل بحفظ الوحي من قرآنٍ وسنةٍ، فقال الله تعالى: [**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**] {الحجر:٩} ، وكان حفظ الله تعالى لسنة نبيه ρ ، أن اصطفى طائفة من العلماء، وهداهم لزوم طاعته من إتباع سبل الأبرار في لزوم السنن والآثار، فزين قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان، من كشف أعلام دينه، وإتباع سنن نبيه، فتجرد القوم للحديث وطلبوه، ورحلوا فيه وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه، وذاكروا به ونشروه، وتفقهوا فيه وأصَّلوه، وفرعوا عليه وبذلوه، وبينوا الصحيح من السقيم، والمرسل من المتصل، والموقوف من المنفصل، والناسخ من المنسوخ، والمفسر من المجمل، والمستعمل من المهمل، والعام من الخاص، والغريب من المشـهور، والعدول من المجروحين والضعفـاء من المتروكيـن، وكيفية المعمول والكشف عن المجهول، ... إلخ، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، وصانه عن ثلب القادحين وجعلهم عند التنازع أئمة الهدى، وفي النوازل مصابيح الدُّجى، فهم ورثة الأنبياء ومأنس الأصفياء وملجأ الأتقياء ومركز الأولياء.

فلهذا كله الذي ذكرناه من جهود عظيمة لتلك الأجيال المتعاقبة من سلفنا الصالح المذكور وصفهم آنفاً، الذين بذلوا كل جهدهم للحفاظ على السنة من الضعيف والموضوع، وقدموا الغالي والنفيس في خدمتها، عزمت الأمر على أن أكتب في منهج إمام من هؤلاء الأئمة العظام، في نقد الأحاديث، لأتشرف بشرفهم، فكان اختياري للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من بينهم، لعظم دوره في هذا العلم العظيم، وقِلَّتِ المظهرين لدوره فيه، ولكثرة المفترين عليه والطاعنين الحاقدين والحاسدين له، فلعلي أصد شيئًا عنه وأُبرز منزلته من خلال دراستي هذه، والموسومة بعنوان: " **أشهر مقاييس الحكم بالوضع على الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية**".

وتتضمن هذه الدراسة:

أولاً: أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تكمن أسباب ودوافع اختيار الموضوع في الأسباب التالية:

١- عظم دور الإمام ابن تيمية رحمه الله في هذا العلم العظيم، وقِلَّتِ المظهرين لدوره فيه، ولكثرة المفترين عليه والطاعنين الحاقدين والحاسدين له، فلعلي أصد شيئًا عنه وأُبرز منزلته من خلال دراستي هذه.

٢- قلة من جمع في نقد الأسانيد والمتون معاً أو المتون خاصة، فأردت أن أضيف إلى هذا القليل شيئًا.
٣- إن قيام إمام من أئمة الفقه وأصوله - كابن تيمية - بنقد الأحاديث والآثار سندًا ومتناً أجدر بالاهتمام، لأنه أقدر من غيره على استخراج العلل القادحة في الأحاديث والآثار.
٤- الرغبة في ولوج ميدان نقد متون السنة وأسانيدها، وعدم الوقوف عند أسانيدها - النقد الخارجي فقط -، خاصة وإنني أرى كثيرًا من الباحثين في حقل السنة النبوية يتدربون على الحكم على الأسانيد وبيان عللها الظاهرة دون الخوض في استخراج مناهج الأئمة في نقد المتون ومعانيها.
٥- تقديم خدمة لطلبة العلم في مجال دراسة وبيان مناهج العلماء المتقدمين في نقد المتون والأسانيد، أمثال ابن تيمية رحمه الله تعالى.
٦- مناسبة الموضوع لموضوع هذا المؤتمر العلمي الخاص بالأحاديث الموضوعة والواهية الذي بعنوان "خطر الروايات الواهية على الإسلام"، بالإضافة إلى إثراء المكتبة الحديثية.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، وقفت على معظم الدراسات السابقة حول الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية فوجدتها بأنها لا علاقة لها في موضوع الدراسة إلا في دراسة وحيدة لها علاقة مباشرة في موضعنا، وهي بحث ترقية بعنوان: "**أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية**"، للدكتور بدر بن محمد بن محسن العماش، نشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، سنة (١٤٢٦هـ).

وقد بين في هذه الدراسة عشرة وجوه لنقد المتون عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهي: "مناقضة المروي صريح القرآن، ومناقضة المروي للسنة، ومناقضة المروي للإجماع، ومناقضة المروي للتاريخ، وتوفر الدواعي لنقل الخبر ثم لا ينقل أو ينقله من ليس بأهل، والمجازَفة والإفراط في الوعد أو الوعيد، وسَمَاجة المروي وركاكته، وكونه لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، والبحث عنه في الكتب ثم لا يوجد، وعرض ألفاظ الحديث على بعضها".

ومع ما ذكره الدكتور العماش من وجوه إلا أنه قال في ملخص بحثه: "إن نقد شيخ الإسلام واسع يحتاج إلى بحوث أخرى تجلي ذلك عنده، يسر الله ذلك لمن شاء من عباده"(٢)، وقال في موطن آخر في البحث نفسه: "لذا أحببت أن أقدم شيئًا من وجوه نقد هذا العالم لمتون الأحاديث مع أمثلتها، وليعلم أن هناك وجوهًا أخرى تحتاج إلى بحث أوسع من هذا، يسر الله تعالى ذلك لمن شاء من عباده"(٣)، فبهذا يكون قد لفت أنظارنا إلى نتيجة عظيمة في بحثه ألا وهي أنه لابد من إعطاء هذا الجانب شيئاً من التوسع، فلذا سيكون بحثي هذا عبارة عن تتمة لبحث الدكتور العماش حفظه الله،

---

(٢) أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، للدكتور بدر بن محمد بن محسن العماش، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها (ج١٧/ ع٣٣/ص ٧١).
(٣) المصدر نفسه (ج١٧/ ع٣٣/ص ٧٢).

وسأذكر فيه ثمانية وجوه أو مقاييس عند شيخ الإسلام ابن تيمية في الحكم على الحديث بالوضع أو في نقده له عمومًا لم يذكرها الدكتور العماش وهي من أشهر المقاييس عند الإمام ابن تيمية، وهذا عملاً بوصيته التي ذكرتها، وأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت وسددت في ذلك، اللهم آمين.

ثالثاً: منهج البحث وطبيعة عملي فيه: يقوم منهج البحث على الأسس التالية:

١- **تقسيم البحث:** إلى مبحثين ومطالب حسب الحاجة ومتطلبات الدراسة.

٢- **عزو الآيات القرآنية:** أذكر اسم السورة ورقم الآية.

٣- **تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية:** على النحو التالي:

أ- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، إلا إذا دعت الضرورة، وإن لم يكن الحديث فيهما توسعت في تخريجه من كتب السنة على قدر الاستطاعة، وأقدم في التخريج من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الستة، ثم أرتب الباقي حسب الحاجة.

ب- أذكر الحديث، ثم أتبعه بذكر المتابعات في التخريج، وربما أخالف ذلك نادراً، لسبب ما، ثم أحيل على نقطة الاشتراك بقولي: "به"، وإذا كان إسناد الحديث ضعيفًا، بحثت له عن شواهد إن وجد، دون الاستقصاء في تخريجها إلا للضرورة، أما إن كان الحديث في دائرة القبول – ولو في أدنى درجاته– فقد أكتفي بذلك، دون البحث له عن شواهد، وقد أذكر الشواهد مع الحكم على الحديث، وقد أذكرها في نهاية التخريج.

٤- **تراجم الرواة والأعلام:** لم أترجم للصحابة، إلا نادراً، وأترجم للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث غالباً من غير المصنفين، وأستعين بما قاله الذهبي في الكاشف، وابن حجر في التقريب في ترجمة الرواة المتفق على توثيقهم، والرواة المختلف فيهم والضعفاء، أفصل القول فيهم، سواء في الجرح أو التعديل، ثم أسجل النتيجة التي أتوصل إليها في كل راوٍ، مع الإحالة إلى المراجع الأصلية التي فيها أقوال العلماء.

٥- **الحكم على الحديث:** إذا كان الحديث في الصحيحين، أكتفي بالعزو إليهما، أما إذا كان الحديث خارج الصحيحين أذكر حكمه ورتبته، ثم أنقل ما تيسر لي من أحكام العلماء عليه، وأناقش بعضها أحياناً، فأبين ما في الحديث من عنعنة أو غيرها، خاصة إذا كان قد صححه بعض العلماء.

٦- أعرف بالأماكن والبلدان، وأبين غريب الألفاظ وأضبط الأسماء والكلمات المشكلة.

٧- **الحاشية:** أكتفي فيها بذكر اسم الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة ورقم الحديث والترجمة والكتاب والباب إن وجد، وأذكر اسم المحقق ودار النشر والطبعة وسنة النشر للكتاب في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

٨- **الفهارس العلمية:** تذييل البحث بفهارس علمية متنوعة.

رابعاً: خطة البحث: يقع البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس؛ وهي على النحو التالي

المقدمة: وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وطبيعة عملي فيه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، وثناء العلماء عليه، وتعريف بالنقد لغة واصطلاحًا.

، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: تعريف النقد لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: بعض مقاييس الحكم بالوضع على الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: مخالفة المروي للعقل.

المطلب الثاني: مخالفة المروي للغة.

المطلب الثالث: كون المروي لم يعرف له إسناد.

المطلب الرابع: كون المروي لم يُروى في شيء من الكتب المعتمدة.

المطلب الخامس: كون اتفاق أهل العلم بالحديث على وضع المروي وكذبه على النبي ρ.

المطلب السادس: كون ذِكْرُ المروي في الكتب المختصة بذكر الأحاديث الموضوعة.

المطلب السابع: كون المروي كفر صريح.

المطلب الثامن: كون راوي المروي وضاعًا أو كذابًا أو متروكًا أو منكرًا.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية: وتشمل على فهرس الأحاديث النبوية، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

والحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلامًا على نبينا وحبيبنا محمد وآله وصحبه.

المبحث الأول

تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، وثناء العلماء عليه، وتعريف بالنقد لغة واصطلاحًا

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين: الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية وثناء العلماء عليه، والثاني: تعريف النقد لغة واصطلاحًا.

المطلب الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، وثناء العلماء عليه.

أعرض في هذا المطلب مسائل في حياة الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية من بيان اسمه ونسبه وميلاده ووفاته وثناء العلماء عليه. ويشتمل على أربع مسائل:

المسألة الأولى: اسمه ونسبه(٤).هو الشيخ الإمام الرباني إمام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، سيد الحفاظ، وفارس المعاني والألفاظ، فريد العصر وقريع الدهر، شيخ الإسلام، بركة الأنام، وعلامة الزمان، وترجمان القرآن، علم الزهاد، وأوحد العُباد، قامع المبتدعين، وآخر المجتهدين، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن – الشيخ الإمام العلامة – شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم ابن – الشيخ الإمام العلامة

(٤) للتوسع انظر: ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام للذهبي (ص٢٢)، وتذكرة الحفاظ له (١٠٨/١)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٥٦/١٤)، والعقود الدرية لابن عبد الهادي (ص١٨)، والشهادة الزكية للكرمي (ص٢٤)، وغيرها.

شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات – عبد السلام بن أبي محمد عبد الله ابن أبي القاسم الخضر ابن محمد بن الخضر بن عليّ ابن عبد الله بن تيمية الحَرْنانِيٌّ(٥)، نزيل دمشق.

المسألة الثانية: مولده. شاء الله تعالى أن يولد الإمام المصلح الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر في فترة اضطربت فيها الأفكار، وكثرت فيها الآفات والأزمات، وكثرت فيها الانفصالات والانشقاقات والخلافات، فهناك أزمة معنوية، وأزمة نفسية، وأزمة فكرية، وأزمة عسكرية، وأزمة سياسية، وآفات اجتماعية، وكان الحال يحكي صورة مقاربة لواقعنا اليوم والحمد لله تعالى. "فولد شيخنا أبو العباس بحران يوم الاثنين عاشر، وقيل: ثاني عشر، شهر ربيع الأول، سنة (٦٦١هـ) إحدى وستين وستمائة(٦).

المسألة الثالثة: وفاته. وبعد هذه الحياة المليئة بالابتلاءات، والزهد عن خزف الدنيا وزينتها، والمحاكمات المتوالية، والمكوث في السجون – بسبب الحاسدين والباغضين –، وعناء السفر من بلد إلى بلد – من أجل تحصيل العلم والحث عليه –، وقمع المبتدعة المحاربين للسنة، ومجاهدة الأعداء وصدهم عن حرمات المسلمين، وحض الآخرين من السلاطين والأمراء والعلماء وعوام الناس بالثبات على أرضهم وصد الأعداء عنها، ليحافظوا على دينهم وأعراضهم، يُدركه المرض وهو في سجون من يتكلمون بلغتنا، ويدينون بديننا، ومن هم ولاة أمرنا، فيكون مرضه الأخير فَيُنْعى إلينا رحمه الله تعالى وإيانا، في الثلث الأخير من الليل من ليلة الاثنين المُسْفِر صباحًا عن العشرين من ذي القعدة سنة

(٧٢٨هـ)، وهو قارئ لواحدٍ وثمانين ختمة للقرآن(٧).

---

(٥) قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط (ص١٥٣٤): بلد بالشام والنِّسْبَةُ: حَرْنانِيٌّ ولا تقل حَرَّانِيٌّ وإن كان قياساً. وقال محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني صاحب تاج العروس من جواهر القاموس (٤٠٨/٣٤): وحَرَّانٌ: (بالشَّامِ) قد وقع الاختلاف فيه على أربعة أقوال: فالرَّشاطيُّ قال: بدِيارِ بَكْرٍ،= = والسّمعانيُّ قال: بدِيارِ رَبِيعَةَ، وابن الأَثِيرِ اخْتَلَفَ قوله، قالَ أَولا: بالجَزِيرَةِ، وعاب ابن السّمعانيِّ قوله من ديار رَبِيعَةَ، وقال: إنما هي بديار مِصْرَ، وله تاريخ كبير صنفه الإمام أَبو عروبَةَ، وقال أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ: سُمِّي بهاران أَبي لوط وأَخي إِبْراهِيمَ، عليهما وعلى نبيِّنا أَفْضَلُ الصَّلاة والسَّلام، وقال الجَوْهرِيُّ: وهو فَعَّالٌ، ويجوز أن يكون فَعْلانَ، (والنِّسْبَةُ) إليه (حَرْنانِيٌّ)، على غير قِياسٍ، = = كما قالوا: مَنانيٌّ في النِّسْبَةِ إِلى ماني، والقِياسُ ما نَوِيٌّ، ولا تَقُلْ: حَرَّانِيٌّ على ما عليه العامة، وإِن كان قِياساً، وبنُو حِرِنَّةَ، بكسْرَتَيْن مُشَدَّدَةَ النُّونِ: بَطْنٌ مِن العَرَبِ. قلت: وهي تقع الآن في تركيا على بعد (٣٥كم) من الحدود السورية الشمالية. وقال السمعاني في الأنساب (١٩٥/٢): = الحراني: حران بلدة من الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن، وهي من ديار ربيعة، ولها تاريخ عمله أبو عروبة الحسين بن أبي معشر الحراني الحافظ، ذكر فيه جماعة كثيرة من أهل الجزيرة، سماه تاريخ الجزريين وحران بطن من همدان. وقال أبو الحسن الجزري في اللباب في تهذيب الأنساب (٣٥٤/١): قوله إن حران من ديار ربيعة ليس بصحيح إنما هي من ديار مضر.

(٦) نهاية الأَرَب في فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (٢١٠/٣٣).

(٧) من أراد التوسع في بيان وفاته ينظر: تاريخ ابن الوردي (٢٧٥/٢)، وكان ممن رثاه بمرثية على حرف الطاء، والبداية والنهاية لابن كثير (١٥٦/١٤)، والعقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية لابن عبد الهادي (ص٣٨٥)، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (٤٦١/١)، والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية للكرمي (ص٦٠)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٢٧١/٩).

المسألة الرابعة: ثناء العلماء عليه. من الجدير بالذكر أن أقول: إن هذا الباب عظيم عريض، انتشرت أطرافه في كتب جمةٍ من كتب التراجم والتاريخ، وقد أفرد البعض فيه مؤلفًا منفردًا، فلذا فإن الوالج لهذا الباب فإنه يخرج فيه بمجلدات عظيمة تدور حول شخصية هذا الإمام الفذ، التي أشغلت العلماء من عصرها، وإلى يومنا هذا، ولا يزال القول فيه بين مؤيد ومعارض، وإن كان المعارض لا يخرج من بين أمرين، ذكرهما العلامة الإمام قاضي قضاة الإسلام بهاء الدين ابن السُبْكِي حيث يقول لبعض من ذكر له الكلام في ابن تيمية، فقال: "والله يا فلان ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى، فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصده هواه عن الحق بعد معرفته به"(٨).

فإذًا المعترض المتحمل على شيخ الإسلام ابن تيمية صنفان:

أولهما: إما معارض لهوى في نفسه أو فساد في عقيدته وزيغ فيها، وضلال في فكره، قمع شيخ الإسلام شيوخه وأجداده من أصحاب الهوى والزيغ وفند ضلالاتهم ومزاعمهم الفاسدة، وفضحهم بين الخلائق، فهو ينتقم من شيخ الإسلام لهم بالنيل منه والافتراء عليه والحط من قدره، وتحميل كلامه ملا يطيق ولا يحتمل، وهؤلاء الذين قال فيهم الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: "ولا ريب أنه لا اعتبار بذم أعداء العالم فإن الهوى والغضب يحملهم على عدم الإنصاف والقيام عليه"(٩).

ثانيهما: جاهل أو مجنون متردد في الحق لا يدري أين هو؟ فلو رجع إلى العلم والعلماء وتجرد من التبعية والتعصب الأعمى لردوه إلى الحق والصواب في الأمر، ولعرف أن شيخ الإسلام ما هاجم المبتدعة والجهلة منهم إلا لما رأى منهم من انحراف وابتعاد عن الطريق السوي المستقيم، الذي أرشدنا وإياهم إليه النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء الذين قال فيهم الإمام العيني رحمه الله تعالى بعد مدحه لشيخ الإسلام ابن تيمية: "فإذا كان هذا الإمام بهذا الوصف بشهادة هذا العلامة وبشهادة غيره من العلماء الكبار، فما يترتب على من يطلق عليه: الزندقة أو ينبزه بالكفر؟ ولا يصدر هذا إلا عن غبي جاهل أو مجنون كامل؛ **فالأول:** يعزر بغاية التعزير، ويشهر في المجالس غاية التشهير، بل يؤبد في الحبس إلى أن يحدث التوبة ويرجع عن ذلك بأحسن الأوبة. **والثاني:** يداوى بالسلاسل والأصفاد والضرب الشديد بلا أعداد، وهذا كله من فساد أهل هذا الزمان، وتواني ولاة الأمر عن إظهار العدل والإحسان، وقطع دابر المفسدين واستئصال شأفة المدبرين، حيث يتصدى جاهل غبي يدعي أنه عالم يثلب أعراض علماء المسلمين، ولا سيما الذين مضوا إلى الحق وبه كانوا عادلين"(١٠).

وقد نالت شخصية الإمام ابن تيمية كل هذا الاهتمام من قبل العلماء المعاصرين له ومن تليهم إلى يومنا هذا، لما تركه من أثر عظيم في حياة المسلمين الدِّينية، هذا وقد شهد له جمع غفير من علماء المسلمين من معاصريه في القديم، ومن بعدهم إلى يومنا هذا في الحديث، بمتانة دِّينه، وعلو همته في العبادة: من صلاة، وصيام، وذكر وتسبيح وغيرها من أمور الدين، وكذا في طلب العلم

---

(٨) انظر: الرد الوافر لمحمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص٢٤)، والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية لمرعي بن يوسف الكرمي (ص٢٤).

(٩) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام للذهبي (ص٢٦).

(١٠) انظر: الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية مرعي بن يوسف الكرمي (ص٧٩).

وتحصيله، وشجاعته مع تواضعه، وجهاده لأعداء الدين، وذكائه وفطنته، وحسن تصنيفه، وعلمه في علوم الدِّين والدنيا في مجالات شتى، أقر بهذا خصمه قبل موافقه، مخالفه قبل حبيبه، وبعيده قبل قريبه.

فقال الإمام الذهبي[١١]، وصلاح الدين الصفدي[١٢] رحمهما الله تعالى: وصار من أئمة النقد ومن علماء الأثر، وذكر نحو هذا ابن شاكر الكُتَبي[١٣]، وذكره الذهبي أيضًا فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل في الطبقة الثانية والعشرين[١٤].

وقال السيوطي[١٥]: الحافظ الناقد، وقال الداودي[١٦]: المجتهد الناقد، ووصف رحمه الله تعالى بالحفظ، من غير من ذكرت كالذهبي[١٧]، وآشي الوادي[١٨]، وابن رجب الحنبلي[١٩]، وابن الزَمْلَكاني[٢٠]، وابن تَغْري بردي[٢١]، والصفدي[٢٢]، ومحمد شاكر الكُتَبي[٢٣]، واليافعي[٢٤]، والعُليمي[٢٥]، والألوسي[٢٦].

وعَدَّه بعض العلماء في مرتبة المجتهدين لكثرة اختياراته وحسن تعليله بالدليل والبرهان رحمه الله تعالى، وآخرين من أوصله إلى مرتبة المجتهد المطلق، وحق له ذلك بل هو كذلك، كما قال العلامة البرزالي رحمه الله تعالى في معجم شيوخه: "الإمام المجمع على فضله ونُبْلِه ودينه قرأ القرآن وبرع فيه والعربية والأصول ومهر في علمي التفسير والحديث وكان إمامًا لا يلحق غباره في كل شيء وبلغ رتبة الاجتهاد واجتمعت فيه شروط المجتهدين"[٢٧]، وكذلك قال الذهبي رحمه الله تعالى: "وإن عُدَّ الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق"[٢٨]، وقال الشوكاني رحمه الله تعالى: "إمام الأئمة المجتهد المطلق"[٢٩]، وأطلق عليه

---

(١١) ترجمة شيخ الإسلام من تاريخ الإسلام، علي الشبل (ص٢٧).
(١٢) الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (١٥/٧).
(١٣) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٤/١).
(١٤) ذكر من يعتمد قوله للذهبي (ص٧٢).
(١٥) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥١٦).
(١٦) طبقات المفسرين للداوودي (٤٦/١).
(١٧) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٤٩٦/٤).
(١٨) برنامج الوادي آشي (٩-١٠).
(١٩) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٣٨٧/٢).
(٢٠) المنهل الصافي أحمد يوسف نجاتي (٣٥٨/١).
(٢١) المصدر نفسه (٣٥٨/١)، الدليل الشافي (٥٦/١).
(٢٢) الوافي بالوفيات للصفدي (١٥/٧).
(٢٣) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٤/١).
(٢٤) مرآة الجنان لأبي محمد اليافعي (٢٧٧/٤).
(٢٥) المنهج الأحمد للعليمي (٢٤/٥).
(٢٦) جلاء العينين لأبي البركات الألوسي (ص١٧).
(٢٧) انظر: الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية للكرمي (ص٤٨)، والرد الوافر لابن أبي بكر (ص١٢١).
(٢٨) انظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٤٠)، الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية للكرمي (ص٤٢).
(٢٩) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (٥٧/١).

لفظ المجتهد كلٌّ من صلاح الدين ابن خليل أيبك الصفدي[٣٠]، ومحمد ابن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي[٣١]، وغيرهم.

وأَعْلى مراتب التزكية أن يزكيك خصمك، فهذا الشيخ كمال الدين ابن الزَمْلَكاني[٣٢] يشهد لشيخ الإسلام ابن تيمية بأنه من المجتهدين بل يقر أنه آخرهم كذلك، يقول مرعي الكرمي رحمه الله تعالى: "وقد روي واشتهر وذكر وانتشر ما كتبه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني على كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل تأليف ابن تيمية هو ما نصه: من مصنفات سيدنا وشيخنا وقدوتنا الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد البارع الحافظ الزاهد الورع القدوة الكامل العارف تقي الدين شيخ الإسلام سيد العلماء قدوة الأئمة الفضلاء ناصر السنة وقامع البدعة حجة الله على العباد راد أهل الزيغ والعناد أوحد العلماء العاملين آخر المجتهدين"[٣٣]، وقال الشيخ كمال الدين بن الزَمْلَكاني في موضع آخر: "اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها"[٣٤].

وقال المزي[٣٥]: "ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه". وقال محمد بن أحمد بن عبد الهادي[٣٦]: "و شيوخه الذين سمع منهم أزيد من مائتي شيخ، وسمع مسند الإمام أحمد مرات، ومعجم الطبراني الكبير، والكتب الكبار والأجزاء، وعُني بالحديث وقرأ بنفسه الكثير، ولازم السماع، وقرأ الغَيلانيات في مجلس، ونسخ وانتقى، وكتَبَ الطِباق والأثبات، وتعلم الخط والحساب في المكتب، واشتغل بالعلوم وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ في العربية على ابن عبد القوي ثم فهمها وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهمه، وبرع في النحو وأقبل على التفسير إقبالاً كليًا حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك".

وقال الذهبي[٣٧]: "وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهي، وحفظه للحديث ورجاله وصحته، وسَقمه فما يلحق فيه".

---

(٣٠) أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين خليل أيبك الصفدي (٥٨/١). الوافي بالوفيات له (١١/٧).

(٣١) الرد الوافر محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص٥٧).

(٣٢) محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم قاضي القضاة كمال الدين بن الزملكاني، الإمام العلامة المناظر، سمع من يوسف بن المجاور وأبي الغنائم بن علان وعدة مشايخ، وطلب الحديث بنفسه، وكتب الطباق بخطه، وقرأ الأصول على الشيخ صفي الدين الهندي، والنحو على الشيخ بدر الدين ابن مالك، وولد في شوال سنة سبع وستين وستمائة وصنف الرد على ابن تيمية في مسألتي الطلاق والزيارة، وكتابًا في تفضيل البشر على الملك جود فيه، وشرح من منهاج النووي قطعًا متفرقة، توفي سنة سبع وعشرين وسبعمائة بمدينة بلبيس من أعمال مصر. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (١٩٠/٩/ رقم ١٣٢٥).

(٣٣) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية مرعي بن يوسف الكرمي (ص٣٧).

(٣٤) الرد الوافر محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص٥٨).

(٣٥) العقود الدرية لابن عبد الهادي المقدسي (ص٧).

(٣٦) مختصر طبقات علماء الحديث (٢٧٩/٤).

(٣٧) العقود الدرية لابن عبد الهادي المقدسي (ص٢٣).

وقال ابن رجب[٣٨]: "عُني بالحديث وسمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه جملة من الأجزاء". وقال العيني[٣٩]: "كان من العلم والدين والورع على جانب عظي، وكان ذا فنون كثيرة، ولا سيما علم الحديث والفقه، والتفسير، وغير ذلك".

وقال ابن حجر[٤٠]: "سمع من ابن عبد الدائم، والقاسم الإربلي، والمسلم بن علاَّن، وابن أبي عمر، والفخر في آخرين، وقرأ بنفسه، ونسخ سنن أبي داود، وحصل الأجزاء، ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهر وتميّز وتقدم وصنف ودرس وأفتى وفاق الأقران، وصار عجبًا في سرعة الاستحضار، وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول والاطلاع على مذاهب السلف والخلف".

وقال ابن مفلح[٤١]: "سمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني، وما لا يحصى، وكتب بخطه جملة من الأجزاء، وأقبل على العلوم في صغره". وقال السيوطي[٤٢]: "عني بالحديث وخرّج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه".

وقال الآلوسي[٤٣]: هو شيخ الإسلام، حافظ الأنام، المجتهد في الأحكام ... وتأهل للفتوى والتدريس وله دون العشرين سنة، وتضلع في علم الحديثِ وحفظِه حتى قالوا: إن كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث.

المطلب الثاني: تعريف النقد لغةً واصطلاحًا.

النقد لغة: قال ابن فارس[٤٤]: النون والقاف والدال أصلٌ صحيح يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه، ومن الباب: نَقْد الدِّرهم، وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك، ودرهمٌ نَقْدٌ: وازِنٌ جيّد، كأنَّه قد كُشِف عن حاله فعُلم، وتقول العرب: ما زالَ فلانٌ يَنْقُد الشَّيء، إذا لم يزَلْ ينظُر إليه. وقال ابن منظور[٤٥]: النَّقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ منها، ونقَدْتُ الدراهم وانتَقَدْتُها إِذا أَخْرَجْتَ منها الزَّيْفَ. وقال الزبيدي[٤٦]: النَّقْدُ: تَمْيِيزُ الدَّارهِمِ وإِخراجُ الزَّيْفِ منها، وكذا تَمييزُ غَيْرِها، كالتَّنْقَادِ والتَّنَقُّدِ، وقد نَقَدها ينْقُدُها نَقْداً، وانْتَقَدها، وتَنَقَّدها، إذا مَيَّزَ جَيِّدها مِن رَدِيئها.

النقد اصطلاحًا: لقد تباينت أقوال العلماء في تعريف النقد عند المحدثين تباينًا ليس بالكبير، فلذا أذكر أرجح تعريفين من وجهة نظري، مما اطلعت عليه من التعريفات، وأخلص ببيان أرجحهما

---

(٣٨) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (٣٨٨/٢).

(٣٩) الرد الوافر محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص٢٦٤).

(٤٠) الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (١٤٤/١-١٤٥).

(٤١) المقصد الأرشد لابن مفلح (١٣٣/١).

(٤٢) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٨٩).

(٤٣) جلاء العينين لأبي البركات الآلوسي (ص١٧-١٨).

(٤٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٦٧/٥).

(٤٥) لسان العرب لابن منظور (٤٢٥/٣).

(٤٦) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (٢٣٠/٩).

بالدليل: قال الأعظمي[٤٧]: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا. وقال العماش[٤٨]: تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها مع بيان علة ذلك.

قلت: وأما الذي أراه أجمع وأمنع وأخصر تلك التعريفات هو تعريف العماش؛ لأن تعريف الأعظمي قال فيه: "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة"، والصحيح لا يدخل فيه الحسن، وأما العماش فقال: "تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها"، والمقبول يدخل فيه الصحيح والحسن فكان أشمل، وقوله: "مع بيان علة ذلك"، فإنه يدخل فيه علل السند والمتن بجميع أنواعها، فلذلك كان تعريفه جامعًا – جمع جميع جوانب النقد –، ومانعًا – منع دخول شيء آخر فيه –، وأما الأعظمي فقال: "والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا"، وبذلك يكون قد اقتصر على بعض علل السند دون المتن. والله أعلم.

المبحث الثاني

بعض مقاييس الحكم بالوضع على الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية

واشتمل هذا المبحث على ستة عشر مطالبًا على النحو التالي:

المطلب الأول: مخالفة المروي للعقل. بما أنَّ العقل السليم الصحيح لا يعارض النص الصحيح بحال من الأحوال، ولم يخبر الله تعالى رسوله بما يناقض صريح العقل، بل كل ما أخبره به موافق له، لذا فإن عارضه حديث حقيقة، كان ذلك حاملاً على الشك فيه، قال ابن الجوزي: "فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[٤٩]. وقال ابن القيم: "كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجودًا وعدمًا، فلم يخبر الله رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل"[٥٠].

وقال السخاوي: "وكأن يكون مخالفًا للعقل ضرورة أو استدلالا ولا يقبل تأويلا بحال"[٥١]. ومن الأمثلة التي حكم بوضعها لمخالفتها للعقل ما يلي:

* **الحديث:** عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري قال: أخبرني إسماعيل ابن محمد بن الفضل بن محمد بن الشعراني قال: أخبرت عن محمد بن شجاع الثلجي قال: أخبرني حبان ابن هلال، عن حماد بن سلمة، عن أبى المهزم، عن أبى هريرة قال: **قيل يا رسول الله: مم ربنا؟ قال: "من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق"**[٥٢].

---

(٤٧) منهج النقد عند المحدثين لدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ويليه التميز للإمام مسلم (٥/٢).

(٤٨) أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية للدكتور بدر بن محمد بن محسن العماش (ص٧٥).

(٤٩) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١٠٦/١).

(٥٠) إعلام الموقعين لابن القيم (٧١/٢).

(٥١) فتح المغيث للسخاوي (ص٢٦٨).

(٥٢) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١٠٥/١).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: وآخرون من الزنادقة والملاحدة كَذَبَوا أحاديث مخالفة لصريح العقل، ليهجنوا بها الإسلام ويجعلوها قادحة فيه، مثل حديث عرق الخيل الذي فيه: "أنه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق"؛ فإن هذا الحديث وأمثاله لا يكذبه من يعتقد صدقه لظهور كذبه، وإنما كذبه من مقصوده إظهار الكذب بين الناس، كما يقولون: إنه وضعه بعض أهل الأهواء، ليقول: أن أهل الحديث يروون مثل هذا، ومع هذا فكل أهل الحديث متفقون على لعنة من وضعه.

ومما يشبه ذلك حديث الجمل الأورق: :وأنه ينزل عشية عرفة على جمل أورق فيصافح المشاة ويعانق الركبان"، وحديث رؤيته لربه في الطواف، أو رؤيته ليلة المعراج بعين رأسه وعليه تاج يلمع، بل وكل حديث فيه رؤيته لربه ليلة المعراج عيانا فإنها كلها أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل المعرفة بالأحاديث، لكن الذين وضعوها: يمكن أنهم كانوا زنادقة فوضعوها ليهجنوا بها من يرويها ويعتقدها من الجهال، ويمكن أن الذين وضعوها كانوا من الجهال الذين يظنون مثل هذا حقًا، وأنهم إذا وضعوه قووا الحق، كما وضع كثير من هؤلاء أحاديث في فضائل الصحابة: أبي بكر وعمر وعثمان، لا سيما ما وضعوه في فضائل عليّ من الأكاذيب؛ فإنه لا يكاد يحصى مع أن في فضائلهم الصحيحة ما يغنى عن الباطل، ومثل ما وضعوه في مثالبهم لا سيما ما وضعته الرافضة في مثالب الخلفاء وغيرهم؛ فإن فيه من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله[٥٣].

وقال في موضع آخر: فلم يجيء في القرآن ولا في السنة حرف واحد يخالف العقل في هذا الباب، وما جاء من ذلك فهو مكذوب ومفترى، كحديث: "إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق"[٥٤].

وقال أيضًا: حديث عرق الخيل الذي كَذَبَهُ بعض الناس على أصحاب حماد بن سلمة، وقالوا: إنه كَذَبَهُ بعض أهل البدع، اتهموا بوضعه محمد بن شجاع الثلجي، وقالوا: إنه وضعه ورمي به بعض أهل الحديث، ليقال عنهم: إنهم يروون مثل هذا وهو الذي يقال في متنه: "إنه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق" تعالى الله عن فرية المفترين وإلحاد الملحدين، وكذلك حديث نزوله عشية عرفة إلي الموقف على جمل أورق، ومصافحته للركبان ومعانقته للمشاة، وأمثال ذلك: هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية[٥٥].

تخريج الحديث: أخرجه ابن الجوزي[٥٦]، وذكره السيوطي[٥٧]، كلاهما من طريق أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد، به بلفظه.

---

(٥٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٣/٣٢٩).

(٥٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (٣/٨٣٠).

(٥٥) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/٨٥).

(٥٦) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١/١٠٥).

(٥٧) اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسُّيوطي (١/١١).

الحكم على الحديث: قلت: الحديث واضح المعالم في الكذب والوضع والبطلان؛ لمخالفته القرآن، والسنة، والإجماع، والدين، والعقل، بل يُستتاب قائله وإلا فيقتل، ولهذا اجتمعت كلمة علماء الحديث على وضعه وكذبه وبطلانه بلا خلاف، وهذه مجموعة من أقوالهم:

قال الحاكم(٥٨): موضوع اتهم به محمد بن شجاع، ولا يضع مثل هذا مسلم.

وقال الدارمي(٥٩): لا أصل له عند العلماء، ولم يروه عن حماد إلا كل مقروف في دينه، فيظن بعض من يسمعه أن له أصلاً فيضل به أو يضل، وهذا الحديث لا يعرف له أصل في كتاب ابن سلمة ولا ندري من أين وقع، ومما يستنكر هذا الحديث أنه محال المعنى، بل هو كفر لا ينقاد ولا ينقاس، فكيف خلق الخيل التي عرقت قبل أن تكون نفسه؟!!!.

وقال الذهبي(٦٠): هذا مع كونه من أبين الكذب، هو من وضع الجهمية ليذكروه في معرض الاحتجاج به، على أن نفسه اسم لشيء من مخلوقاته، فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل إضافة ملك وتشريف كبيت الله وناقة الله، ثم يقولون إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك فكلامه بالأولى، وبكل حال فما عد مسلم هذا في أحاديث الصفات، تعالى الله عن ذلك، وإنما أثبتوا النفس بقوله: "ولا أعلم ما في نفسك"!.

وقال ابن قيم الجوزية(٦١): فلم يجيء في القرآن ولا في السنة حرف واحد يخالف العقل في هذا الباب، وما جاء من ذلك فهو مكذوب ومفترى، كحديث: "إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق"، وحديث: "نزوله عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة".

وقال السيوطي(٦٢): هذا لا يضعه مسلم بل ولا عاقل والمتهم به محمد بن شجاع كان زائغا في دينه وفيه أبو المهزم قال شعبة رأيته ولو أعطي درهما وضع خمسين حديثا.

وقال ابن الجوزي(٦٣): هذا حديث لا يشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أَرَّك الموضوعات وأدبرها، إذ هو مستحيل لأن الخالق لا يخلق نفسه، وقد اتهم علماء الحديث بوضع هذا الحديث محمد بن شجاع ... واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لان المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما

---

(٥٨) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١/١٠٥).

(٥٩) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد للدارمي (٢/٦٦٠).

(٦٠) ميزان الاعتدال للذهبي (٦/١٨٣/ رقم ٤٦١٥).

(٦١) الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية (٣/٨٣٠).

(٦٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النَّوَاوِي للسيوطي (١/٢٧٨).

(٦٣) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١/١٠٥-١٠٦).

نفعننا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره.

وقال ابن العربي(٦٤): والصحيح عندي أن الله تبارك وتعالى قد طمس هذا الباب في أوجه الملاحدة فلا يقدرون على اختراع كذب لا يقبل تأويلا بحال. وقال عبد الرؤوف المناوي(٦٥): وضعت في الدولة العباسية نصوصا على إمامة العباس وأولاده إلى قيام الساعة ... لعدم الدين كالزنادقة فيفعل أحدهم ذلك طعنا في الدين، وتنفيرًا للعقلاء عنه، وذكر مثالا على ذلك هذا الحديث. وذكره ابن عرّاق الكناني في الموضوعات(٦٦).

ومع هذا الذي ذكرناه لك بيان حال رواته المتهمين في وضعه، من كتاب الموضوعات لابن الجوزي لعدم الحاجة في إضاعة الوقت في هذا البيان لان الحديث مكذوب موضوع ولو كانوا رواته ثقات لما بيناه، فكف إن لم يكونوا ثقات:

١- **محمد بن شجاع الثلجي.** قال ابن الجوزي(٦٧): سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: مبتدع صاحب هوى، وقال الفزاري: محمد بن شجاع كافر، وقال أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ: محمد بن شجاع كذاب لا تحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغه في الدين.

٢- **أبو المهزم وهو يزيد بن سفيان البصري.** قال ابن الجوزي(٦٨): ثم في مثل هذا الحديث أبو المهزم، واسمه يزيد بن سفيان البصري، قال سعيد: رأيته، ولو أعطي درهما لوضع خمسين حديثا، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي: هو متروك. والله أعلم.

المطلب الثاني: مخالفة المروي للغة. يقصد بذلك مخالفة الحديث لقواعد اللغة العربية؛ لأنه من المعلوم أن النبي ρ عربي وقد أوتي جوامع الكلم، رغم كونه أميًا، قال رسول الله ρ : "بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وبينا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي"(٦٩)، ولأنه ρ المعصوم من الخطأ يستحل أن يأتي بما يخالف تلك القواعد، فلذا فإن مخالفة الحديث لتلك القواعد دلالة على أنه ليس من كلامه ρ ، ومن الأمثلة التي حكم بوضعها لمخالفتها للغة ما يلي:

* **الحديث:** عن ابن عباس: أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط: "**أنا الفتى ابن الفتى أخو الفتى، قال فقوله: أنا الفتى: يعني فتى العرب، وقوله: ابن الفتى: يعني إبراهيم الخليل صلوات الله عليه، من قوله:** [سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ] **{الأنبياء:٦٠}. وقوله أخو الفتى:**

(٦٤) المحصول في أصول الفقه للقاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي (ص١١٩).

(٦٥) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر عبد الرؤوف المناوي (٥١/٢).

(٦٦) تنزيه الشريعة المرفوعة لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني (١٣٤/١).

(٦٧) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١٠٦/١)، وانظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم له (٥٨/٥).

(٦٨) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١٠٦/١)، وانظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤٢٦/٤/ رقم ٩٧٠١).

(٦٩) صحيح البخاري (٣٦/٩/ رقم ٧٠١٣)، كتاب التعبير، باب المفاتيح في اليد.

يعني عليًا، وهو معنى قول جبريل في يوم بدر وقد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول: لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ"[٧٠].

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: فإن هذا الحديث من الأحاديث المكذوبة الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وكذبه معروف من غير جهة الإسناد من وجوه.

منها: أن لفظ الفتى في الكتاب والسنة ولغة العرب ليس هو من أسماء المدح، كما ليس هو من أسماء الذم، ولكن بمنزلة اسم الشاب والكهل والشيخ ونحو ذلك، والذين قالوا عن إبراهيم: سمعنا فتى يذكرهم يُقال له: إبراهيم، هم الكفار، ولم يقصدوا مدحه بذلك، وإنما الفتى كالشاب الحدَث.

ومنها: أن النبي ρ أجلُّ من أن يفتخر بجده وابن عمه.

ومنها: أن النبي ρ لم يؤاخ عليًا ولا غيره، وحديث المؤاخاة لعليّ، ومؤاخاة أبي بكر لعمر من الأكاذيب؛ وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار، ولم يؤاخ بين مهاجريّ ومهاجريّ.

ومنها: أن هذه المناداة يوم بدر كذب. ومنها: أن ذا الفقار لم يكن لعليّ، وإنما كان سيفًا من سيوف أبي جهل غنمه المسلمون منه يوم بدر، فلم يكن يوم بدر ذو الفقار من سيوف المسلمين، بل من سيوف الكفّار، كما روى ذلك أهل السنن، فروى الإمام أحمد والترمذي وابن ماجة عن ابن عباس: أن النبي ρ تنقل سيفه ذا الفَقَار يوم بدر[٧١].

ومنها: أن النبي ρ كان بعد النبوة كهلا قد تعدّى سن الفتيان[٧٢].

تخريج الحديث: لم أعثر على الجزء الأول منه، وأما الجزء الثاني وهو: "لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا عليّ". أخرجه ابن أبي الدنيا[٧٣]، وابن عساكر[٧٤]، وعزاه ابن الجوزي إلى ابن مردويه[٧٥]، من طريق عمار أبو اليقظان عن سعد بن طريف الحنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي. بمثله.

وأخرجه الطبري[٧٦]، والذهبي[٧٧]، وابن عدي[٧٨]، جميعهم من طريق عيسى بن مهران حدثنا محول حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن محمد بن عبيد الله ابن أبى رافع عن أبيه عن جده أبى رافع قال: بمثله وفيه قصة في يوم أُحد بدلا من بدر.

---

(٧٠) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٦٩/٥-٧١).

(٧١) أخرجه الترمذي في سننه (١٣٠/٤/ رقم ١٥٦١)، كتاب السير، باب في النفل، وابن ماجه، (٩٣٩/٢/ رقم ٢٨٠٨)، كتاب الجهاد، باب السلاح، وأحمد بن حنبل في مسنده (٢٥٩/٤/ رقم ٢٤٤٥)، جميعهم من حديث ابن عباس: بمثله. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وقال الألباني: حسن الإسناد.

(٧٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٦٩/٥-٧١).

(٧٣) الموضوعات لابن الجوزي (٣٨٢/١). هواتف الجنة لابن أبي الدنيا (ص٢٠/ رقم ٥).

(٧٤) تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/٤٢).

(٧٥) الموضوعات لابن الجوزي (٣٨٢/١).

(٧٦) تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري (٦٥/٢).

(٧٧) ميزان الاعتدال للذهبي (٣٢٤/٣/ رقم ٦٦١٣).

(٧٨) الكامل لابن عدي (٢٦٠/٥/ رقم ١٤٠٥).

وعزاه ابن الجوزي لابن مردويه[٧٩]، من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال: بمثله، ولكن قال: يوم أُحد بدلاً من يوم بدر.

الحكم على الحديث: قلت: الحديث مكذوب باطل، لما سأبينه من خلال بيان ما في طرقه من آفات.

فالطريق الأول: فيه علل.

١- **سعد بن طريف الحنظلي**؛ وهو واه متروك الحديث اتهمه ابن حبان فيه غلو في التشيع. قال يحيى بن معين[٨٠]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[٨١]: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أبو حاتم[٨٢]: منكر الحديث ضعيف الحديث متروك الحديث، وقال النسائي[٨٣]، والداراقطني[٨٤]، والأزدي[٨٥]: متروك الحديث، وقال الجوزجاني[٨٦]: مذموم، وقال الساجي[٨٧]: عنده مناكير يطول ذكرها، وقال ابن عدي[٨٨]: ضعيف جدًا.

وقال يعقوب الفسوي[٨٩]: يعرف حديثه وينكر، وقال في موضع آخر[٩٠]: لا يكتب حديثه إلا للمعرفة، وقال ابن حبان[٩١]: كان يضع الحديث على الفور.

وقال أحمد بن حنبل[٩٢]، وعمرو بن علي الفلاس[٩٣]، والعجلي[٩٤]: ضعيف الحديث، وزاد عمرو بن علي الفلاس: هو يغرق في التشيع، وقال عبد الرحمن بن الحكم ابن بشير بن سلمان[٩٥]: كان فيه غلو في التشيع.

---

(٧٩) الموضوعات لابن الجوزي (٣٨٢/١).
(٨٠) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري (٤٥٣/٣/ رقم ٢٢٢٧).
(٨١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٧/٤/ رقم ٣٧٩).
(٨٢) المصدر نفسه (٨٧/٤/ رقم ٣٧٩).
(٨٣) الضعفاء والمتروكين للنسائي (١٩١/١/ رقم ٢٨١).
(٨٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣١٢/١/ رقم ١٣٥٦).
(٨٥) المصدر نفسه (٣١٢/١/ رقم ١٣٥٦).
(٨٦) أحوال الرجال الجوزجاني (ص٥٨/ رقم ٥١).
(٨٧) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤١١/٣/ رقم ٨٨١).
(٨٨) الكامل لابن عدي (٣٥١/٣/ رقم ٧٩٦).
(٨٩) المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (١٦٢/٣).
(٩٠) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤١١/٣/ رقم ٨٨١).
(٩١) المجروحين لابن حبان (٣٥٧/١).
(٩٢) الكامل لابن عدي (٣٤٩/٣/ رقم ٧٩٦).
(٩٣) المصدر نفسه (٣٤٩/٣/ رقم ٧٩٦).
(٩٤) معرفة الثقات للعجلي (٣٩١/١/ رقم ٥٦٦).
(٩٥) ضعفاء العقيلي (١٢٠/٢/ رقم ٥٩٨).

وقال البخاري[٩٦]: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو داود[٩٧]: ضعيف، وقال الترمذي[٩٨]: يُضعف، وقال أبو بكر الأعين سمعت أبا الوليد[٩٩]: يضعفه، وقال أبو زرعة[١٠٠]: لين.

وقال الذهبي[١٠١]: شيعي واه ضعفوه، وقال في موضع آخر[١٠٢]: مجمع على ضعفه واتهمه ابن حبان، وقال مرة[١٠٣]: شيعي ضعيف الحديث.

وقال ابن حجر[١٠٤]: متروك ورماه ابن حبان بالوضع وكان رافضيًا.

٢- **الإرسال في السند:** قال ابن عساكر[١٠٥]: هذا مرسل، وإنما تنفل النبي صلى الله عليه وسلم ذا الفقار يوم بدر، ثم وهبه بعد ذلك لعليّ.

٣- **متنه باطل عقلاً ونقلاً:** وهذه علة مشتركة في جميع طرقه.

قال الملا عليّ القاري[١٠٦]، والسخاوي[١٠٧]، والعجلوني[١٠٨]: أثر واه عن الحسن بن عرفة في جزئه الشهير...وهو باطل عقلا ونقلا وإن ذكره ابن مرزوق وتبعه القسطلاني في مواهبه .

الطريق الثاني: وفيه.

١- **عيسى بن مهران**؛ وهو كذاب. قال ابن الجوزي[١٠٩]: هذا حديث لا يصح، والمتهم به عيسى بن مهران، وقال فيه ابن عدي[١١٠]: حدّث بأحاديث موضوعة مناكير، محترق في الرفض. وقال الخطيب البغدادي[١١١]: كان عيسى بن مهران المستعطف من شياطين الرافضة ومردتهم، ووقع إليّ كتاب من تصنيفه في الطعن على الصحابة وتضليلهم وإكفارهم، وتفسيقهم فوالله لقد قَفّ شعري عند نظري فيه، وعظم تعجبي مما أودع ذلك الكتاب من الأحاديث الموضوعة، والأقاصيص المختلفة،

---

(٩٦) الضعفاء الصغير للبخاري (٥٦/١/ رقم ١٤٧)، التاريخ الأوسط (٦٠/٢)، والكبير (٥٩/٤/ رقم ١٩٥٦).
(٩٧) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص١١٨/ رقم ٥٥).
(٩٨) تهذيب الكمال للمزي (٢٧٤/١٠/ رقم ٢٢١٢).
(٩٩) تهذيب الكمال للمزي (٢٧٤/١٠/ رقم ٢٢١٢).
(١٠٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨٧/٤/ رقم ٣٧٩).
(١٠١) الكاشف للذهبي (٤٢٩/١/ رقم ١٨٣١).
(١٠٢) المغني للذهبي (٢٥٥/١/ رقم ٢٣٤٦).
(١٠٣) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (١٤٧/٩).
(١٠٤) التقريب لابن حجر (ص٢٣١/ رقم ٢٢٤١).
(١٠٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/٤٢).
(١٠٦) المصابيح للملا علي القاري (٢١٥/١٢).
(١٠٧) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٧٢٥).
(١٠٨) كشف الخفاء للعجلوني (٣٦٣/٢/ رقم ٣٠٦٩)، الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (ص٣٨٤)
(١٠٩) الموضوعات لابن الجوزي (٣٨٢/١).
(١١٠) الكامل لابن عدي (٢٦٠/٥).
(١١١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٦٨/١١).

والأنباء المفتعلة بالأسانيد المظلمة عن سقاط الكوفيين، من المعروفين بالكذب، ومن المجهولين، ودلني ذلك على عمى بصيرة واضعه، وخبث سريرة جامعه، وخيبة سعي طالبه، واحتقاب ذرار كاتبه، {فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون}، { وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون}. وقال الحافظ الذهبي(١١٢): رافضي، كذّاب جَبَل.

الطريق الثالث: وفيه.

١- **يحيى بن سلمة بن كُهَيل**؛ وهو متروك الحديث وكان يغلو في التشيع.

قال يحيى ابن معين(١١٣): ليس بشيء، وزاد في موضع آخر(١١٤): لا يكتب حديثه. وقال مرة(١١٥): ضعيف الحديث، وقال ابن سعد(١١٦): كان ضعيفًا جدًا، وقال أبو داود(١١٧)، والنسائي(١١٨)، والدراقطني(١١٩): متروك الحديث.

وقال أبو حاتم(١٢٠): منكر الحديث، ليس يا لقوى، وقال ابن نمير(١٢١): ليس ممن يكتب حديثه، وقال البخاري (١٢٢)، وأبو نعيم الأصبهاني(١٢٣): في حديثه مناكير.

وقال عبد الله بن المبارك(١٢٤): ضعيف، وقال العجلي(١٢٥): ضعيف الحديث وكان يغلو في التشيع، وقال ابن عدي(١٢٦): مع ضعفه يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال(١٢٧): في أحاديث ابنه إبراهيم بن يحيى عنه مناكير، وذكره المجروحين أيضًا وقال(١٢٨): منكر الحديث جدًا، يروى عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات كأنه ليس من حديث أبيه، فلما أكثر عن أبيه مما خالف الأثبات بطل الاحتجاج به فيما وافق الثقات.

---

(١١٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٣٢٤/٣).

(١١٣) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص٣٥٤/ رقم ٣٢٩).

(١١٤) الكامل لابن عدي (١٩٦/٧/ رقم ٢١٠٣).

(١١٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٤/٩/ رقم ٦٣٦).

(١١٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٨٠/٦).

(١١٧) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص٣٠٨/ رقم ٤٠١).

(١١٨) الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢٤٩/١/ رقم ٦٣١).

(١١٩) سؤالات البرقاني للدراقطني (ص٧٠/ رقم ٥٣٩).

(١٢٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٤/٩/ رقم ٦٣٦).

(١٢١) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٩٦/٣/ رقم ٣٧٢٠).

(١٢٢) الضعفاء الصغير للبخاري (ص١٢٤/ رقم ٣٩٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٧٨/٨/ رقم ٢٩٨٩).

(١٢٣) الضعفاء للأبي نعيم الأصبهاني (ص١٦٢/ رقم ٢٧٤).

(١٢٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤٠٥/٤/ رقم ٢٠٢٩).

(١٢٥) معرفة الثقات للعجلي (٣٥٣/٢/ رقم ١٩٧٩).

(١٢٦) الكامل لابن عدي (١٩٧/٧/ رقم ٢١٠٣).

(١٢٧) الثقات لابن حبان (٥٩٥/٧/ رقم ١١٦٣٠).

(١٢٨) المجروحين لابن حبان (١١٢/٣).

وقال الذهبي[١٢٩]: ضعيف، وقال في موضع آخر[١٣٠]: فيه ضعف. وقال ابن حجر[١٣١]: متروك وكان شيعيًا.

قلت: وهـذا الحديـــث وصـــفه بالوضع وتكلم على رواته كل من ابن الجوزي[١٣٢]،

ومحمد بن طاهر المقدسي[١٣٣]، وابن عرّاق الكتاني[١٣٤]، السيوطي[١٣٥]، والشوكاني[١٣٦]، والعامري أحمد بن عبد الكريم الغزي[١٣٧]، وقال الملا عليّ القاري[١٣٨]، والسخاوي[١٣٩]، والعجلوني[١٤٠]: أثر واه عن الحسن بن عرفة في جزئه الشهير ... وهو باطل عقلا ونقلا وإن ذكره ابن مرزوق وتبعه القسطلاني في مواهبه. وقال الحوت[١٤١]: سنده واه لم يصح، وقال محمد بن خليل المشيشي[١٤٢]: باطل، لا أصل له. والله أعلم.

المطلب الثالث: كون المروي لم يعرف له إسنادًا. إن معرفة إسناد الحديث من أهم وسائل معرفة الصحيح من غيره من الأحاديث، لأنه بدون الإسناد لقال من شاء ما شاء، فلوا أسقط إسناد الحديث واقتصر على ألفاظــه فســد أمـره ولم يثبت حكمـه؛ لأن الأسانيد المتصلة شرط في صحته ولزوم العمل به، قال عبد الله بـن المبــارك: "الإسناد عنـدي من الدين، لولا الإسـناد لقــال من شــاء ما شـــاء، واذا قيل له من حدثك بقي"[١٤٣]. ولقد استعمل الإمام ابن تيمية هذا المقياس فحكم به بالوضع على مجموعة من الأحاديث والآثار، ومن ذلك:

---

(١٢٩) الكاشف للذهبي (٣٦٧/٢/ رقم ٦١٧٨).
(١٣٠) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٥١٠/١٠).
(١٣١) التقريب لابن حجر (٥٩١/١/ رقم ٧٥٦١).
(١٣٢) الموضوعات لابن الجوزي (٣٨١/١-٣٨٢).
(١٣٣) ذخيرة الحفاظ محمد بن طاهر المقدسي (٢٦٥٦/٥/ رقم ٦٢٠٢).
(١٣٤) تنزيه الشريعة لابن عرّاق الكناني (٣٨٤/١/ رقم ١١٠).
(١٣٥) اللآليء المصنوعة للسيوطي (٣٣٣/١).
(١٣٦) الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٧٢/ رقم ٦٨).
(١٣٧) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للعامري أحمد بن عبد الكريم الغزي (ص٢٥٩/ رقم ٦١٦).
(١٣٨) المصابيح للملا علي القاري (٢١٥/١٢).
(١٣٩) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٧٢٥).
(١٤٠) كشف الخفاء للعجلوني (٣٦٣/٢/ رقم ٣٠٦٩)، الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (ص٣٨٤)
(١٤١) أسنى المطالب للحوت (ص٣٢٢/ رقم ١٧٠٥).
(١٤٢) اللؤلؤ المرصوع لمحمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي (٢٢٢/١/ رقم ٧٠٥).
(١٤٣) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لطاهر بن محمد الإسفراييني (ص١٦١/ رقم ٩).

* **الأثر**: عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه حين قيل له: "**أَيْنَ اللَّهُ فَقَالَ: أَنَّ الَّذِي أَيَّنَ الْأَيْنَ لَا يُقَالُ لَهُ أَيْنَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي كَيِفَ الْكَيفِ لَا يُقَالُ لَهُ كَيفَ**"(١٤٤)

نقد الأثر: قال الإمام ابن تيمية: هذا من الكذب على عليّ باتفاق أهل العلم، لا إسناد له(١٤٥).

تخريج الأثر: لم أعثر عليه في شيء من الكتب المعتمدة، ووجدته عند الإسفراييني كما هو أعلاه بلا سند.

الحكم على الأثر: قلت: هو كما قال الإمام ابن تيمية مكذوب لا إسناد له، مخالف للمتواتر من الحديث الذي سئل فيه عن الله بأين. والله أعلم.

المطلب الرابع: كون المروي لم يُروى في شيء من الكتب المعتمدة.

إذا بُحث عن الحديث أو الأثر في كتب المسلمين أو كتب الحديث المعتمدة ولم نجده في شيء منها، قد عُلِمً بذلك أن هذا الحديث من المكذوب والموضوع على النبي ρ . وقد استعمل ابن تيمية هذا المقياس، فمن أمثلة ذلك ما يلي:

* **الحديث**: ما يرويه بعض العامة من أنه قال: "**إِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِجَاهِي؛ فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ**"(١٤٦).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: فهو حديث كذب موضوع، لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة في الدين(١٤٧).

وقال في موضع آخر: وهذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث مع أن جاهه عند الله تعالى أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين(١٤٨).

وقال مرة: وهو كذب موضوع من الأحاديث المشينات التي ليس لها زمام ولا خطام، قال الإمام أحمد: للناس أحاديث يتحدثون بها على أبواب دورهم ما سمعنا بشيء منها، وقد حرم الله علينا أن نقول عليه ما لم نعلم، والقول على رسوله ρ قول عليه، لأن ما قاله الرسول ρ من أمر فالله أمرنا به، فلو كان قد قاله لكنا مأمورين به، ولا يجوز أن نقول إن الله أمرنا ما لم نعلم أن الله أمرنا به، فكيف إذا لم يذكره عالم ولا عارف، فكيف إذا كان أهل المعرفة بالحديث يقطعون بأنه كذب موضوع(١٤٩).

---

(١٤٤) المصدر نفسه (ص١٦١/ رقم ٩).
(١٤٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٧٣٠/٦)، وإقامة الدليل على إبطال التحليل لابن تيمية (١٩٣/٢).
(١٤٦) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤٣٣/٢)، (٤٤/٣).
(١٤٧) المصدر نفسه (٤٣٣/٢)، (٤٤/٣).
(١٤٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣١٩/١)، (٣٣٥/٢٤)، (١٢٦/٢٧).
(١٤٩) الرد على البكري لابن تيمية (٧٠-٧١).

وقال أيضًا: وما يذكره بعض العامة من قوله ويروونه عن النبي ρ : "إذا كانت لكم إلى الله حاجة فسلوه بجاهي؛ فإن جاهي عند الله عظيم"، حديث باطل لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو في شيء من كتب الحديث، وإنما المشروع الصلاة عليه في كل دعاء ومن دعا غيره كفر[١٥٠].

تخريج الحديث: لم أعثر عليه في شيء من كتب المسلمين المعتمدة في الدين.

الحكم على الحديث: قلت: وهو كذب موضوع من الأحاديث المشينات التي ليس لها زمام ولا خطام، كما قال الإمام ابن تيمية. والله أعلم.

المطلب الخامس: كون اتفاق أهل العلم بالحديث على وضع المروي وكذبه على النبي ρ

الحديث أو الأثر الذي يتفق أهل العلم بالحديث على وضعه أو كذبه على النبي ρ فهو موضوع مكذوب عليه باتفاق. وقد استعمل ابن تيمية هذا المقياس كثيرًا، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

* **الحديث:** يروى عن النبي ρ أنه قال: "**سَبُّ أَصْحَابِي ذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ**"[١٥١].

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: كذب باتفاق أهل العلم بالحديث وهو مخالف للقرآن والسنة والإجماع[١٥٢]. وقال في موضع آخر: والحديث الذي يروى: "سَبُّ صَحَابَتِي ذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ"، كذب على رسول الله. والشرك الذي لا يغفره الله يغفره لمن تاب باتفاق المسلمين[١٥٣].

تخريج الحديث: لم أعثر عليه في شيء من كتب الإسلام.

الحكم على الحديث: قلت: وهو كذب على رسول الله ρ ، مخالف للقرآن والسنة والإجماع، كما قال الإمام ابن تيمية، ووافقه الملا علي القاري[١٥٤]، والقاري[١٥٥]، والحوت[١٥٦]، والفتني[١٥٧]، والعجلوني[١٥٨]، وابن عرّاق الكناني[١٥٩]، والشوكاني[١٦٠]، ومحمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي القاوقجي[١٦١]، ومرعي بن يوسف الكرمي[١٦٢]. والله أعلم.

المطلب السادس: كون ذِكْرُ المروي في الكتب المشهورة بذكر الأحاديث الموضوعة.

إن ذكر الحديث أو الأثر في الكتب المشهورة بذكر الموضوع والمكذوب من الأحاديث والآثار دون ذكره في غيرها من كتب السنة المعتمدة، يشير ذلك إلى ضعف الحديث ووضعه في الغالب. وقد استخدم ابن تيمية هذا المقياس في الحكم على وضع بعض الأحاديث والآثار، منها:

---

(١٥٠) نفسه (ص١٣٠).
(١٥١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٨٣/٧).
(١٥٢) المصدر نفسه (٦٨٣/٧).
(١٥٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١٢٩/٥)، ومجموع الفتاوى له (٥٢٨/٤)، وأحاديث القصاص له (ص٧٥).
(١٥٤) الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (ص٢١٣/ رقم ٢٢٣).
(١٥٥) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للقاري (ص١١٠/ رقم ١٥١).
(١٥٦) أسنى المطالب للحوت (ص١٥٩/ رقم ٧٤٨).
(١٥٧) تذكرة الموضوعات للفتني (ص٩٢).
(١٥٨) كشف الخفاء للعجلوني (٤٤٤/١/ رقم ١٤٤٥).
(١٥٩) تنزيه الشريعة لابن عرّاق الكناني (٣٦٥/١).
(١٦٠) الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٨٦/ رقم ١٠٣).
(١٦١) اللؤلؤ المرصوع لمحمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي الطرابلسي (ص٩٤/ رقم ٢٤١).
(١٦٢) الفوائد الموضوعة ومرعي بن يوسف الكرمي (ص١١٩/ رقم ١٤٥).

* **الحديث:** عن أبي برزة قال: قال رسول الله ρ ، ونحن جلوس ذات يوم: "**والذي نفسي بيده لا يزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأله الله تبارك وتعالى عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن ماله مم اكتسبه وفيم أنفقه، وعن حبنا أهل البيت، فقال له عمر: فما آية حبكم من بعدكم؟ فوضع يده على رأس عليّ بن أبي طالب وهو إلى جانبه، فقال: إن حبي من بعدي حب هذا**"(١٦٣).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: والجواب: أن أخطب خوارزم هذا له مصنف في هذا الباب فيه من الأحاديث المكذوبة ما لا يخفى كذبه على من له أدنى معرفة بالحديث، فضلا عن علماء الحديث، وليس هو من علماء الحديث ولا ممن يُرجع إليه في هذا الشأن ألبتة، وهذه الأحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنها من المكذوبات، وهذا الرجل قد ذكر أنه يذكر ما هو صحيح عندهم، ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم، فكيف يذكر ما أجمعوا على أنه كذب موضوع، ولم يُروَ في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا صححه أحد من أئمة الحديث(١٦٤).

تخريج الحديث: لم أعثر عليه في شيء من دواوين المسلمين.

الحكم على الحديث: قلت: وهو كما قال الإمام ابن تيمية: كذب موضوع، ولم يُروَ في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا صححه أحد من أئمة الحديث، ووافقه الذهبي فقال(١٦٥): قلنا هذه الأحاديث والله العظيم كذب يلعن الله من افتراها، ولعن من لا يحب عليًّا. والله أعلم.

المطلب السابع: كون المروي كفر صريح.

الحديث أو الأثر الذي يكون كفرًا شنيعًا بالعلم اليقيني، عُلِمَ علمًا يقينيًا لا خلاف فيه بأنه موضوع مكذوب على النبي ρ، لا يكون واضعه إلا زنديقًا كافرًا بالله تعالى ورسوله ρ ، وقد استعمل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المقياس كثيرًا، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

* **الحديث:** قال رسول الله ρ : "**أَنَا مِنْ اللَّهِ، وَالْمُؤْمِنُونَ مِنِّي، يَتَّسِمُونَ بِالْأَهْوِيَةِ مِنْهُ**"(١٦٦).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: جميع هذه الأحاديث أكاذيب مختلقة ليتبوأ مُفتريها مقعده من النار، لا خلاف بين جميع علماء المسلمين – أهل المعرفة وغيرهم – أنها مكذوبة مخلوقة ليس لشيء منها أصل؛ بل من اعتقد صحة مجموع هذه الأحاديث فإنه كافر؛ يجب أن يُستتاب فإن تاب وإلا قتل، وليس لشيء من هذه الأحاديث أصل ألبتة. ولا توجد في كتاب؛ ولا رواها قط أحد ممن يعرف الله ورسوله، ... فأما الحديث الأول قوله: "أنا من الله والمؤمنون مني"، فلا يحفظ هذا اللفظ عن رسول

---

(١٦٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣٨/٥).

(١٦٤) المصدر نفسه(٤٢/٥).

(١٦٥) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي (ص٣١٣).

(١٦٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧٣/١١).

الله ρ، ... فهذا كفر صريح، يقوله أعداء الله النصارى، ومن غلا من الرافضة؛ وجهال المتصوفة، ومن اعتقده فهو كافر[١٦٧].

تخريج الحديث: لم أعثر عليه في شيء من دواوين المسلمين المعتمدة.

الحكم على الحديث: قلت: الحديث كذب، وهو كفر صريح، يقوله أعداء الله النصارى، ومن غلا من الرافضة؛ وجهال المتصوفة، ومن اعتقده فهو كافر، كما قال الإمام ابن تيمية.

وقال السخاوي[١٦٨]: قال شيخنا (يعني ابن حجر) إنه كذب مختلق، وقال بعض الحفاظ لا يعرف هذا اللفظ مرفوعًا، ... وهو عند الديلمي بلا إسناد عن عبد بن جراد مرفوعًا، وقال الزركشي[١٦٩]: قال بعض الحفاظ: هذا اللفظ لا يعرف عن النبي ρ ، وقال العجلوني[١٧٠]، والأمير المالكي[١٧١]: كذب مختلق على النبي عليه الصلاة والسلام، وزاد العجلوني: كما قاله الحافظ ابن حجر، وقال بعض الحفاظ لا يعرف بهذا اللفظ مرفوعًا. وقال السيوطي[١٧٢]، والعامري[١٧٣]، والقاوقجي[١٧٤]: أورده الديلمي عن عبد الله بن جراد بلا إسناد.

ووافق الإمام ابن تيمية غير ما ذكرت الملا علي القاري[١٧٥]، وابن عرّاق الكناني[١٧٦]، والشوكاني[١٧٧]، والكرمي[١٧٨]. والله أعلم.

المطلب الثامن: كون راوي المروي وضاعًا أو كذابًا أو متروكًا أو منكرًا.

إن من شروط الحديث الصحيح، أن ينقله العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه؛ فإن كان الناقل ليس بعدل ولا ضابط، أو ليس بضابط وعدل في نفسه، أو ليس بعدل، فإن الحديث يكون ضعيفًا أو موضوعًا على حسب رتبة راويه، إلا إذا كان الضعف غير شديد وكان له طرق تقويه، فإنه يتقوى إلى الحسن لغيره، وأما إن كان الضعف شديدًا – كأن يكون راويه وضاعًا أو كذابًا أو متروكًا – فإنه لا يتقوى ويبقى ضعيفًا، يقول ابن الصلاح في بيان حد الحسن لغيره[١٧٩]: "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث – أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق – ويكون متن

---

(١٦٧) المصدر نفسه (١١/٧٣-٧٤).
(١٦٨) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص١٧١/ رقم ١٩٠).
(١٦٩) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بالتذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (ص١٨٩).
(١٧٠) كشف الخفاء للعجلوني (١/٢٠٥/ رقم ٦١٩).
(١٧١) النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة للأمير المالكي (ص٤/ رقم ٤٦).
(١٧٢) الدرر المنتثرة للسيوطي (ص٣).
(١٧٣) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث لأحمد بن عبد الكريم الغزي العامري (ص٥٧/ رقم ٥١).
(١٧٤) اللؤلؤ المرصوع للقاوقجي (ص٥٠/ رقم ٨٥).
(١٧٥) الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (ص١١٩/ رقم ٧٢).
(١٧٦) تنزيه الشريعة لابن عراق الكناني (٢/٤٩٤/ رقم ٣٩).
(١٧٧) الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٢٦/ رقم ٢٠).
(١٧٨) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة لمرعي بن يوسف الكرمي (ص٩٥/ ٥٨).
(١٧٩) مقدمة ابن الصلاح (ص١٩).

الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد؛ وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا". وقد استعمل الإمام ابن تيمية هذا المقياس كثيرًا، فمن أمثلة ذلك:

* **الحديث:** عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود[١٨٠]، عن حصين بن عمر الأحمسي، عن مُخَارِق بن عبد الله[١٨١]، عن طارق بن شهاب[١٨٢]، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ρ : "**مَنْ غَشَّ الْعَرَبَ لَمْ يَدْخُلْ فِي شَفَاعَتِي، وَلَمْ تَنَلْهُ مَوَدَّتِي**"[١٨٣].

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: قد رويت أحاديثَ النُكْرَةُ ظاهرةٌ عليها، مثل: ما رواه الترمذي من حديث حصين بن عمر، عن مخارق بن عبد الله، عن طارق بن شهاب، عن عثمان بن عفان τ قال: قال رسول الله ρ : "من غش العرب لم يدخل في شفاعتي، ولم تنله مودتي"، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي، عن مخارق، وليس حصين عند أهل الحديث بذاك القوي.

قلت (يعني ابن تيمية): هذا الحديث معناه قريب من معنى حديث سلمان؛ فإن الغش للنوع لا يكون مع محبتهم، بل لا يكون إلا مع استخفاف بهم أو مع بغض لهم، فليس معناه بعيدًا، لكن حُصين هذا الذي رواه قد أنكر أكثر الحفاظ أحاديثه، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ليس بالقوي روى عن مخارق عن طارق أحاديث منكرة، وقال البخاري، وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف جدًا ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه معاضيل ينفرد عن كل من روى عنه.

قلت (يعني ابن تيمية): ولذلك لم يحدث أحمد ابنه عبد الله بهذا الحديث في الحديث المسند؛ فإنه قد كان كتبه عن محمد بن بشر، عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود، عن حصين كما رواه الترمذي فلم يحدثه به، وإنما رواه عبد الله عنه في المسند وجادة، قال: وجدت في كتاب أبي حدثنا محمد بن بشر وذكره. وكان أحمد رحمه الله على ما تدل عليه طريقته في المسند إذا رأى أن الحديث موضوع أو قريب من الموضوع لم يحدث به، ولذلك ضرب على أحاديث الرَّجَال فلم يحدث بها في المسند، لأن النبي ρ قال: "من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[١٨٤].

تخريج الحديث: أخرجه الترمذي[١٨٥]، وأحمد بن حنبل[١٨٦]، وعبد بن حميد[١٨٧]،

---

(١٨٠) قال ابن حجر في التقريب (ص٣٠٩/ رقم ٣٤١٠): صدوق.

(١٨١) قال ابن حجر في التقريب (ص٥٢٣/ رقم ٦٥٢٠): مُخَارِق بن خليفة وقيل بن عبد الله الأحمسي الكوفي: ثقة.

(١٨٢) قال الذهبي في الكاشف (١/٥١١/ رقم ٢٤٥٢): طارق بن شهاب الأحمسي عن أبي بكر وعمر وله رؤية.

(١٨٣) سنن الترمذي (٥/٧٢٤/ رقم ٣٩٢٨)، كتاب المناقب، باب مناقب فضل العرب.

(١٨٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية (١/١٥٧).

(١٨٥) سنن الترمذي (٥/٧٢٤/ رقم ٣٩٢٨)، كتاب المناقب، باب مناقب فضل العرب.

وابن أبي شيبة[١٨٨]، والبزار[١٨٩]، والبيهقي[١٩٠]، جميعهم من طريق عبد الله بن عبد الله بن الأسود، عن حصين بن عمر، به بلفظه.

الحكم على الحديث: قلت: الحديث موضوع؛ آفته **حُصَين بن عمر الأَحْمَسِي**، متروك الحديث جدًا ينفرد عن كل من يروي عنه، وصفه بعضهم بالكذب.

قال يحيي بن معين[١٩١]: ليس بشيء، وقال ابن أبي حاتم[١٩٢]: سمعت أبى يقول: قال لي دلويه – يعنى زياد بن أيوب – نهاني أحمد بن حنبل أن أحدث عن حصين بن عمرو، قال: إنه كان يكذب، وقال ابن خراش[١٩٣]: كذاب. وقال يعقوب بن شيبة[١٩٤]: شيخ قد روي عنه وهو ضعيف جدًا، ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب، وقال يعقوب بن سفيان[١٩٥]: ضعيف جدًا، وقال أبو حاتم[١٩٦]: هو واهي الحديث جدًا، لا أعلم يروي حديثًا يتابع عليه، هو متروك الحديث. وقال البخاري[١٩٧]، وأبو زرعة[١٩٨]، وعبد الله ابن علي بن الجارود النيسابوري[١٩٩]: منكر الحديث. وقال الساجي[٢٠٠]: يروي أحاديث ننكرها، وقال ابن عدي[٢٠١]: عامة أحاديثه معاضيل ينفرد عن كل من يروي عنه. وقال علي بن المديني[٢٠٢]: شيخ من أهل الكوفة ليس بالقوي روى عن مخارق عن طارق أحاديث منكرة، وقال النسائي[٢٠٣]: ضعيف، وقال في موضع آخر[٢٠٤]: ليس بثقة. وقال الذهبي[٢٠٥]: ضعيف بمرة، وقال ابن حجر[٢٠٦]: متروك. والله أعلم.

---

(١٨٦) مسند أحمد بن حنبل (٥٤١/١/ رقم ٥١٩).

(١٨٧) مسند عبد بن حميد (ص٤٨/ رقم ٥٣).

(١٨٨) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٣/١٢/ رقم ٣٣١٣٨).

(١٨٩) مسند البزار (١٦/٢/ رقم ٣٥٤).

(١٩٠) البعث والنشور للبيهقي (١٩/١/ رقم ١٧).

(١٩١) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص٢٧٦/ رقم ١٨).

(١٩٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٤/٣/ رقم ٨٤٢).

(١٩٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٦٣/٨/ رقم ٤٣٦٣).

(١٩٤) المصدر نفسه (٢٦٣/٨/ رقم ٤٣٦٣).

(١٩٥) المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (٣٦٧/٣).

(١٩٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٤/٣/ رقم ٨٤٢).

(١٩٧) التاريخ الكبير للبخاري (١٠/٣/ رقم ٣٨)، والضعفاء الصغير له (ص٣٨/ رقم ٨٢).

(١٩٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٤/٣/ رقم ٨٤٢).

(١٩٩) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٦٣/٨/ رقم ٤٣٦٣).

(٢٠٠) الكامل لابن عدي (٣٩٦/٢/ رقم ٥١٨).

(٢٠١) المصدر نفسه (٣٩٦/٢/ رقم ٥١٨).

(٢٠٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٦٣/٨/ رقم ٤٣٦٣).

(٢٠٣) الكامل لابن عدي (٣٩٦/٢/ رقم ٥١٨).

(٢٠٤) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٥٢٨/٦/ رقم ١٣٦٣).

الخـــاتمـة

أحمد الله تعالى على كتابة ما تيسر لي من أشهر مقاييس الحكم بالوضع على الحديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أن الإمام ابن تيمية كان من سلالة عظيمة وأسرة كريمة عريقة في نسبها وحسبها وعلمها، وكان مجدد عصره وزمانه ومجتهده المطلق، والزاهد العابد الورع المجاهد العامل.

٢- أنه محدث ناقد في أعلى درجات النقاد في زمانه وعصره، على مستوى نقد الأسانيد والمتون على السواء، بل تميز شيخ الإسلام بميله إلى نقد المتون كثيرًا، وهذا الفن لم يتمكن منه كثير من أهل العلم، لاسيما إذا كانت النكارة في المتن غير ظاهرة، أما ما ظهرت نكارته، واتضح كذبه لا سيما أكاذيب الشيعة وبعض أهل الأهواء، فإن شيخ الإسلام يكتفي غالباً في نقد متنه دون الرجوع إلى إسناده، لأن كذبه ظاهر.

٣- تميز الإمام ابن تيمية بنقد المتون عمومًا، ولم يكتف بنقد متون الأحاديث فقط، بل نقد الكثير من القصص والحكايات والآثار، وكذلك مع براعته في نقد المتون إلا أنه لم يكن يقتصر على نقد المتن دون السند في الغالب.

٤- كان شيخ الإسلام ابن تيمية من المعتدلين في الحكم على الأحاديث، ولم يكن متشددًا كما ادعى البعض، بل كان منصفًا كل الإنصاف في أحكامه رحمه الله تعالى، ودليل ذلك أنه وافق العلماء في معظم أحكامه على الأحاديث.

٥- تجلى نقد المتن في كتبه جميعها، ولكن كتاب منهاج السنة ومجموع الفتاوى والرد على البكري وأحاديث القصاص، أخذوا نصيب الأسد في نقد المتون، وذلك لأنه كان يرد فيها على قوم كثيرًا ما قال فيهم: "أجهل الناس بالسمعيات والعقليات"[٢٠٧].

٦- مما تميز به شيخ الإسلام ابن تيمية سعة اطلاعه وحفظه وفطنته، فلذا كان كثيرًا ما ينقد المروي الواحد بوجوه كثيرة ولم يكتفي بوجه واحد أو اثنين، مما يجعل المطلع على هذه الوجوه التيقن بصحة ما قاله الإمام رحمه الله تعالى.

٧- إن المقاييس التي ذكرناها واستخدمها كثيرًا في الحكم بوضع الحديث كان موافقًا فيها لمن سبقه من علماء الحديث ولم يخالف فيها مناهج المحدثين.

٨- أوصي ختامًا أن يكون هنالك العناية الكبيرة في نقد المتون لقلة ما جمع فيها كأن يكون هناك أبحاث ودراسات في مثل هذا الموضوع مع إمام آخر من أئمة المسلمين مثل: الإمام النووي، وابن الملقن رحمهما الله تعالي وغيرهما.

---

(٢٠٥) المغني للذهبي (١/١٧٧/ رقم ١٥٩١).

(٢٠٦) التقريب لابن حجر (ص١٧٠/ رقم ١٣٦٨).

(٢٠٧) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/٤١٧).

وبعد، فهذا جهد المقلّ، أرجو فيه الثواب والمغفرة من رب الأرض والسموات، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده وله المنُّ والفضل، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي والشيطان، فأسأل الله أن يأجرني على غُنمه، وأن يغفر لي غُرمه، وأن يرزقني الإخلاص والسداد في القول والعمل، وفي السر والعلن، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو المستعان ونعم الوكيل.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أحاديث القصاص، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
٣. أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة– بيروت، بدون طبعة، سنة (١٤٠٥هـ).
٤. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، علي بن محمد المشهور بالملا علي القاري، تحقيق محمد الصباغ، دار الأمانة/ مؤسسة الرسالة بيروت، بدون طبعة، سنة (١٣٩١هـ).
٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن درويش الحوت، دار الكتب العلمية.
٦. أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، الدكتور بدر بن محمد العماش، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.
٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل – بيروت، بدون طبعة، سنة (١٩٧٣م).
٨. أعيان العصر وأعوان النصر خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد وزملائه: دار الفكر المعاصرة – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ)
٩. إقامة الدليل على إبطال التحليل (الفتاوى الكبرى)، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ).
١٠. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، الطبعة الثانية، سنة (١٣٦٩هـ).
١١. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان– بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
١٢. البحر الزخار المعروف بـ(مسند البزار)، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم – بيروت، المدينة، بدون طبعة، سنة (١٤٠٩هـ)
١٣. البداية والنهاية، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
١٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع، جمعه محمد بن محمد بن يحيى بن الحسني اليمني الصنعاني، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: سنة (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).
١٥. برنامج الوادي آشي، محمد الحبيب الهيلة، تونس ١٩٨١م.
١٦. البعث والنشور، أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، المحقق: علي هلال، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٧هـ)

١٨. تاريخ ابن الوردي، الإمام زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، سنة (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
١٩. تاريخ ابن معين – رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
٢٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان– بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
٢١. التاريخ الأوسط (وهو المطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م).
٢٢. تاريخ بغداد، الإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٧هـ).
٢٣. تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله المعروف بـ"ابن عساكر"، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بدون طبعة، سنة (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).
٢٤. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٣م).
٢٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، بدون طبعة.
٢٦. تذكرة الموضوعات، الإمام محمد طاهر بن علي الهندي الفتني، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، سنة (١٣٤٣هـ).
٢٧. ترجمة شيخ الإسلام من تاريخ الإسلام، علي الشبل، دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٧هـ).
٢٨. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، بدون طبعة، سنة (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
٢٩. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد ابن عرّاق الكناني، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ).
٣٠. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).
٣١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م).
٣٢. الثقات، الإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر– بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م).
٣٣. ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البزرالي والحافظ جمال الدين المزي، والحافظ الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار ابن الأثير– الكويت، بدون طبعة، سنة (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).

٣٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ).
٣٥. الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، أحمد بن عبد الكريم الغزي العامري، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
٣٦. الجرح والتعديل، الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٣٧١هـ – ١٩٥٢م).
٣٧. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، الإمام أبي البركات نعمان بن محمود بن عبد الله، خير الدين الآلوسي، مطبعة المدني، بدون طبعة، سنة (١٤٠١هـ – ١٩٨١م).
٣٨. درء تعارض العقل والنقل، الإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية – الرياض، بدون طبعة، سنة (١٣٩١هـ).
٣٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد– الهند، سنة (١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م).
٤٠. الدرر المنثور في التفسير بالمأثور، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤هـ)
٤١. الدليل الشافي على المنهل الصافي لجمال الدين ابن تغري بردي، فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى/ مكة.
٤٢. ذخيرة الحفاظ، الإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ"ابن القيسراني"، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، بدون طبعة، سنة (١٤١٦هـ – ١٩٩٦م).
٤٣. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة: الخامسة، سنة (١٤٠٤هـ).
٤٤. الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م).
٤٥. الرد الوافر، محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٣هـ).
٤٦. الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية ، الإمام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المطبعة السلفية – القاهرة.
٤٧. روضة المحبين ونزهة المشتاقين، الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة، سنة (١٤١٢ هـ– ١٩٩٢م).
٤٨. سؤالات ابن الجنيد إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
٤٩. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، بدون طبعة، سنة (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
٥٠. سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي – باكستان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ).

٥١. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة.
٥٢. الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ).
٥٣. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).
٥٤. الضعفاء الصغير، الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ –١٩٨٦م).
٥٥. الضعفاء الكبير، الإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، حققه ووثقه: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ).
٥٦. الضعفاء والمتروكين، الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ –١٩٨٦م).
٥٧. الضعفاء والمتروكين، الإمام أحمد بن على بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
٥٨. الضعفاء، الإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصوفي، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة – الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م).
٥٩. طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ).
٦٠. طبقات الشافعية الكبرى، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٣هـ).
٦١. الطبقات الكبرى، الإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، بدون طبعة، سنة (١٤٠٨هـ).
٦٢. طبقات المفسرين، الداوودي، تحقيق: علي عمر، الناشر: مكتبة وهبة - مصر (١٣٩٢هـ).
٦٣. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي – بيروت، بدون طبعة.
٦٤. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م).
٦٥. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣هـ).
٦٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٠٧هـ).
٦٧. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٩٧٣م– ١٩٧٤م).
٦٨. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة (١٣٠١هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة (١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م).

٦٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن –جدة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).
٧٠. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، سنة (١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).
٧١. كتاب التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.
٧٢. كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، الإمام تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، بدون دار نشر، الطبعة الثانية، سنة (١٩٧٣م).
٧٣. كتاب الموضوعات، عبد الرحمن بن على بن الجوزي ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م).
٧٤. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
٧٥. اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل القاوقجي، تحقيق: فوّاز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ).
٧٦. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.
٧٧. اللآلئ المنثورة في الأحاديث الموضوعة المعروف ب"التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب– بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ).
٧٨. اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).
٧٩. لسان العرب، الإمام محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف – القاهرة، بدون طبعة.
٨٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، سنة (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).
٨١. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، سنة (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م).
٨٢. المحصول في أصول الفقه، الإمام القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي، تحقيق: حسين علي البدري، دار البيارق – الأردن، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٠هـ –١٩٩٩م).
٨٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي ابن سليمان اليافعي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، سنة (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).
٨٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، تحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
٨٥. مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

٨٦. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، على بن سلطان القاري، حققه وراجع نصوصه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ودار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الخامسة، سنة (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).
٨٧. معجم مقاييس اللغة، الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، سنة (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
٨٨. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).
٨٩. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية
٩٠. المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي – قطر، بدون طبعة.
٩١. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، صححه وعلق حواشيه: عبد الله محمد الصديق، قدمه وترجم للمؤلف: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٩هـ –١٩٧٩م).
٩٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، بدون طبعة، سنة (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
٩٣. المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد الكسي، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
٩٤. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٣٥٨هـ).
٩٥. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، اختصره محمد بن عثمان الذهبي، وعلق حواشيه محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الإدارة العامة للطبع والترجمة – الرياض، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٩هـ).
٩٦. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١هـ – ١٩٩١م).
٩٧. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، العليمي، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ).
٩٨. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٠هـ – ١٩٩٠هـ).
٩٩. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أحمد يوسف نجاتي، الناشر: القاهرة، سنة (١٩٥٦م).
١٠٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة، سنة (١٩٩٥م).
١٠١. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الأتباكي، تقديم: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).
١٠٢. النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، الإمام محمد الأمير الكبير المالكي، تحقيق زهير بن سالم الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ).

١٠٣. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله Y من التوحيد، الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشيد – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٨م).
١٠٤. نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م).
١٠٥. الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة الأولى: سنة (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).
١٠٦. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، الإمام عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد – الرياض، بدون طبعة، سنة (١٩٩٩م).